

برنامج راصد لمراقبة البرلمان

التقرير الأسبوعي الحادي والعشرون لأعمال مجلس النواب خلال الدورة العادية الثانية

2015/3/29

• اللجنة المالية تضع خطة عملها لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة

• زخم تشريعي و رقابي للجان النيابية

• التصويت على تأجيل جلسة مناقشة عامة بلا نصاب

شهدت أعمال الاسبوع الحادي والعشرين من عمر الدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر، عقد (13) اجتماع للجان النيابية في مختلف الجوانب حيث عقدت (5) اجتماعات خصصت للجانب التشريعي، و(7) اجتماعات خصصت للجانب الرقابي فيما تم عقد اجتماع تنظيمي واحد.

وأجل المجلس عقد جلسة المناقشة العامة التي كان مقرر عقدها يوم الاربعاء الماضي للنظر في الازمة التي تمر بها الصحف الورقية، وقد اقر المجلس التأجيل دون تحديد موعد جديد للجلسة او دون تقديم توضيح لهذا القرار.

ولاحظ فريق راصد ان قرار التأجيل استند على مذكرة نيابية وردت لرئيس الجلسة التي عقدها مجلس النواب الثلاثاء الماضي احمد الصفدي تطالبه به بتأجيل جلسة المناقشة العامة دون أبداء أسباب وراء الطلب، فصوت المجلس على فكرة التأجيل رغم أن الجلسة التي تم اتخاذ قرار التأجيل فيها كانت غير مكتملة النصاب.

وكانت الساعة والنصف الاخيرة من جلسة الثلاثاء الماضي التي خصصت لبند «ما يستجد من اعمال»، شهدت فقدان واضح لنصابها القانوني، وهذا عبر عنه نواب تحت القبة، وتم رصده من قبل فريق راصد الذي تابع مجريات الجلسة.

وفي الاسبوع الحادي والعشرين استكمل مجلس النواب مناقشة الاستجواب المقدم من النائب محمود الخرابشة الى رئيس الوزراء حول المفاعل النووي، وبعد ان استمع النواب لمقترحات المجلس قرر تحويل الاستجواب الى لجنة التحقيق النيابية في ملف الطاقة التي تم تشكيلها قبل ذلك للنظر في الحثثيات التي اوردها النائب الخرابشة والاستماع لوجهات النظر في هذا الموضوع.

اما على صعيد عمل اللجان النيابية ففي الجانب التنظيمي بدأت اللجنة المشتركة «القانونية والادارية» الخطوات الاولى للنظر في مشروع قانوني البلديات واللامركزية ولهذا الغرض عقدت اللجنة اجتماعا انتخبت فيه رئيس ونائب

رئيس لها ومقرر، حيث انتخبت رئيس اللجنة الادارية النائب خميس عطية رئيسا للجنة المشتركة الموكل لها قراءة القانونين والنائب مصطفى ياغي نائبا للرئيس والنائب مفلح الخزاعلة مقرر.

اما في الجانب التشريعي فقد اقرت لجنة الخدمات العامة والنقل القانون المؤقت رقم 33 قانون النقل العام للركاب لسنة 2010، واستكملت لجنة الاقتصاد والاستثمار مناقشتها للقانون المؤقت رقم (67) لسنة 2002 قانون الاوراق المالية.

واقرت اللجنة القانونية مشروع قانون معدل لقانون العقوبات العسكرية لسنة 2015 ومشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية العسكرية لسنة 2015.

فيما قررت اللجنة على هامش اجتماعها تأجيل النظر في القانون المؤقت للجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني لحين عقد اجتماع خاص بين اعضاء اللجنة وذلك لاتخاذ القرار النهائي برفض القانون او تعديله، حيث استمعت اللجنة للاسباب الموجبة لاقرار القانون من رئيس المجلس الوطني للقانون الدولي الفريق متقاعد مامون الخصاونة بيد ان تأكيد الحكومة على لسان الدكتور نوفان العجارمة وتأييد وزير العدل الدكتور بسام التلهوني رفضه لمشروع القانون وامكانية الاستعاضة عنه بانشاء وحدة او دائرة تتبع لاحد الوزارات دفع باعضاء اللجنة الى تأجيل النظر بالقانون لحين التباحث فيه.

وشرعت اللجنة المشتركة (القانونية والصحة والبيئة) النيابيتان بمناقشة القانون المعدل لقانون نقابة اطباء الاردنية لسنة 2015، واستكملت اللجنة الادارية مناقشة القانون المؤقت رقم 18 لسنة 2003 قانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية، وطلبت اللجنة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تزويدها بنص معدل للبند (5) في المادة (10) حتى يتسنى المصادقة عليها بشكل نهائي ورفعها لمجلس النواب.

رقابيا فقد عقدت اللجنة الادارية اجتماعا للنظر في المشاكل التي يعاني منها موظفي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية بحضور رئيس السلطة هاني الملقى ووزير تطوير القطاع العام اخليف الخوالده ورئيس ديوان الخدمة المحاسبة مصطفى البراري وامين عام ديوان الخدمة المدنية.

والتقت لجنة المرأة وشؤون الاسره عددا من الهيئات والفعاليات النسائية في لواء عين الباشا ضمن برنامج عمل اللجنة التي تم اعداده سابقا.

وعقدت لجنة السياحة والآثار اجتماعا ناقشت فيه عددا من الملاحظات والآراء التي أبدتها اعضاء اللجنة بخصوص استكمال جدول أعمال اللجنة للفترة المقبلة المتفق عليه مسبقا سواء عن طريق الالتقاء مع القطاعات السياحية او

الزيارات الميدانية للمواقع السياحية التي تهدف الاطلاع على واقع الخدمات السياحية وتطويرها بالإضافة للاستماع إلى العقوبات التي تواجه القطاع السياحي ومحاولة إيجاد حلول لمشاكل السياحه التي تعتبر رافد اقتصادي مهم لخزينة الدولة.

وناقشت لجنة العمل والتنمية الاجتماعية قرار جامعة العلوم الإسلامية بإنهاء خدمات عدد من موظفين الجامعة من المتقاعدين العسكريين والمدنيين والموظفين المدنيين.

وخصصت لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق النيابة اجتماعها لمناقشة موضوع دعم المحافظات من خلال برامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ونوهت اللجنة ان بعض الجمعيات الخيرية التي كانت تمولها الوزارة فشلت في تحقيق التنمية وانه سيتم مناقشة بعض السلبيات التي يوردها تقرير ديوان المحاسبة لعدد من الوزارات المختلفة.

واستعرض وزير التخطيط والتعاون الدولي عماد فاخوري دور الوزارة في التنمية المحلية وبناء قدرات الادارات المحلية وتعزيز مشاركة المواطن لتحسين وضعه المعيشي.

وكانت لجنة التحقيق النيابة بملف الطاقة قد عقدت في اجتماعا لها قبل تحويل الاستجواب اليها وفيه تم البحث في قضايا الطاقة من جميع الجوانب.

وعقدت اللجنة المالية اجتماعا لمناقشة خطة عملها في مناقشتها لتقارير ديوان المحاسبة عن السنوات 2009-2013.